حذف عامل الفعـل المضارع في النحو العربي

محمّـد زين النّذيـر القـدّال
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كسلا، كسلا، السودان
البريد الإلكتروني للباحث: mohamedmzyn09933@gmail.com

مستخلص الدراسة

إنّ ظاهرة الحذف من الظواهر التي تتشاركها اللغات الإنسانية، ولكنها في اللغة العربية ماءٌ ولا كصدّاء ـ كما يقول المثل القديم ـ فهي حلية بنت عدنان. خلخال على قدميها. عقد على ترائبها، وصرح نحوها مشيد بنيانه على لبنات منها تكوّنها نظرية العامل، التي يوشك أن يكون شطرها قائماً على الحذف. ولهذا هدفت دراستنا إلى إماطة اللّثام عن وجه منها، يتعلق بحذف عامل الفعل المضارع، سالكين إليه سبيل المنهجين الوصفي والتاريخي. وتكمن أهمية الدراسة في كونها تّضيء ناحية من النظرية، وتُشخّص حالة ما حُذف من عوامل المضارع. وممّا تفتّقت عنه الدراسة من نتائج: وجود ضوابط صارمة للحذف. أهمية دور العامل في فهم المعنى. للحذف يد على النحو والبلاغة كليهما. ومن التوصيات التي نراها ضرورة طرح نظرية العامل في ضوء علم اللّغة الحديث.

الكلمات المفتاحيّة: النحو؛ العامل؛ الحذف؛ الفعل المضارع.

The Omission of the Simple Present Factor in Arabic Grammar

Mohammed Zain Elnnzeir Elgddal
Arabic Language Department, Faculty of Education,
University of Kassala , Kassala, Sudan
Corresponding author email: mohamedmzyn09933@gmail.com

Abstract

The Omission is a common phenomenon in all languages, but in Arabic language is of especial uniqueness .This study dealt with the hidden part of the Arabic grammar, though it is crucial in Arabic Language which fits as a glove in Arabic grammar in particular. The aim of this study is to explain how the functions of the elliptical words exist. The main findings of the study is the Grammarians confusedness of their view points. Beside, the dominant of the Basra Grammarians in controversial issues.

Keywords: The Omission, Simple Present.Grammar, Factor

مقدّمـة:

الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر،ترك الذكر به، أفصح من الذكر. وما من باب من أبواب النحو العربي كلّه، إلا وهو آخذ بناصيته، ممسك بأزمّته، متسلط عليه. فصرح النحو العربي يكاد يكون مشيداً على نظرية العامل،التي توشك أن تستوعب أبواب النحو كلها. وقد يكون العامل اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وقد يكون محذوفاً أو مذكوراً. وسواء أكان العامل محذوفاً أم مذكوراً، فهو وسيلة لفهم المعنى. وبيت القصيد في هذه الدراسة هو ما حُذف من عوامل الفعل المضارع.

مشكلة البحث:

لمّا كانت ظاهرة الحذف في النحو العربي من الظواهر الخفية، ولمّا كان النحو العربي مشيداً على نظرية العامل فإنّ هذه الدراسة محاولة لإضاءة ناحية في تلك النظرية، والكشف عن وجه من وجوه الحذف المتعلق بعوامل الفعل المضارع.

أهمية البحث:

عسى أن تكون أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها، تشخّص جانباً من نظرية العامل، وتكشف عمّا حُذف من عوامل الفعل المضارع، وتقدّم حلولاً لمواضع الحذف فيه.

أهداف البحث:

الهدف من هذه الدراسة، الوقوف على نظرية العامل والآراء حولها، والتعرّف على عوامل الفعل المضارع التي تقع في دائرة الحذف، لا مواضع الحذف فيه، وموقف النحاة من ذلك كلّه.

الدراسات السابقة:

هنالك دراستان: الأولى دراسة (برامو، ٢٠٠٦م) وهي موسومة بـ « ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم « وقد تناولت المبادئ العامة للحذف دون الخوض في العوامل، والثانية دراسة (حمش،٢٠١٠م) وهذه موسومة بـ "الحذف في اللغة

العربية" وانتقرت نماذج من الظاهرة دون أخرى من أجل التمثيل، دونما تفصيل. بيد أنّنا جعلنا دراستنا خالصة لحذف عامل المضارع، لمّا رأينا أنّه أغفلته الدراستان السابقتان، لعلها تكون راتقة ثأياً فيهما ومتممة لهما.

منهج البحث:

اقتفت الدراسة أثر المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخ؛ لمناسبتهما لموضوع البحث.

هيكل البحث:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث: الأول كان في دلالة الحذف عند النحاة ومفهوم العامل، وأمّا الثاني فعُني بعوامل الفعل المضارع، وأمّا الثالث ـ فكلّ الصّيد في جوف الفراـ فقد حفل بمواضع الحذف في الفعل المضارع.

دلالة الحذف عند النحاة ومفهوم العامل:

من المعاني المعجمية للحذف: القطع والإسقاط (ابن منظور، ١٩٥٦م) ولا يكاد استخدام النحاة له يراوح هذا المعنى اللغوي. والحذف ـ على إطلاقه ـ في العربية باب رحب جيبه، كنهبل ظله، فلا تكاد تجد موضوعاً من الموضوعات، إلّا وهو بوصيد بابه باسط لذراعيه. يقول ابن جنّي: " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف والحركة (ابن جنّي، ب.ت) وهذا الحذف ليس اعتباطاً، وإنّما له مسوغاته، كما أن له اشتراطاته، فأمّا شروطه فهي: (ابن هشام، ١٩٩١م)

- ألّا يكون عوضاً عن شيء، كحذف التاء في «عِدة» لكونها عوض عن فاء الكلمة.

- ألّا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، كحذف اسم الفعل، يقول ابن هشام: « فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل» (ابن هشام، ١٩٩١م)

- ألّا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً كعامل الجزم، أو الجر.

- ألّا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف، مع وجود القوي، فيمتنع حذف

المفعول في: "زيدٌ ضربته" إذ يؤدي إلى إعمال الإبتداء، مع التمكن من إعمال العامل الأقوى، وهو الفعل.

- ألّا يكون المحذوف كالجزء، كحذف الفاعل؛ لكون الفاعل مع الفعل متلازمين، فصارا كالشيء الواحد، إلا أنّ هنالك من يجيزه والكسائي على رأس هؤلاء المجيزين (ابن مضاء، ١٩٧٩م).

- ألّا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل إلى العمل وقطعه عنه، فلا يجوز حذف المفعول الثاني في "ضربني وضربته زيدٌ" فيُسلّط العامل الثاني على زيد ثم يقطع عنه، فيُرفع بالعامل الأول.

- ألّا يكون المحذوف مؤكَّداً، كحذف عامل المصدر المؤكِّد لعامله، يقول ابن مالك عن حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله (ابن عقيل، ب.ت):

وحذف عامل المؤكد امتنع ❖❖❖ وفي سواه لدليل متسع

- ألّا يؤدي حذفه إلى لبس وإبهام، ففي قولنا: مررت برجلٍ طويل، فإنّ حذف الموصوف «رجل». يؤدي للإبهام والغموض؛ لكونه لم يستبن المراد بـ «طويل». أهو حيوان، أم إنسان، أم جماد، أم ماذا؟

- وجود دليل يدل على المحذوف، كقول الشاعر(ابن جنّي، ب.ت):

أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا ❖❖❖ تميماً ببطنِ الشأم أم متساكرُ

يقول ابن جنّي في توجيه هذا البيت «ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابنَ المراغة؛ فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان ابن المراغة. وابن المراغة هذا الظاهر خبر «كان» الظاهرة، وخبر «كان» المضمر محذوف معها؛ لأن «كان» الظاهرة دلت على الأولى. وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف» (ابن جني، ب.ت).

وامّا مسوغات الحذف وأسبابه، فإنّ منها: الاختصار والإيجاز، كما أنّ منها كثرة الاستعمال، والتخفيف هرباً من الثقل وغير ذلك. (ابن جني، ب.ت) وأمّا مواضعه وأغراضه، فهي أكثر من أن تحصى وتحد، وعسى أن نخصها بالدراسة لاحقاً ـ إن شاء الله ـ ولئن شُغل النحاة بهذا الأمر فخاضوا فيه ما شاء لهم أن يخوضوا، إلا أنّا نجد أنّ البلاغيين به أكثر شغفاً. يقول الجرجاني في حديثه عن الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون، إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن» (الجرجاني، ب.ت) ولا نزعم أنّ الحذف حكر على مباحث البلاغيين دون النحويين، ولكنه ممّا يعنى به أولئك وهؤلاء جميعاً، غير أنّ ابن مضاء ينكر بعض الحذف ويقرّ بعضاً، حيث يقول: « والمحذوفات في كتاب الله ـ تعالى ـ لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أُظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ، والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه وإن أُظهر كان عيّاً، كقولك: أزيداً ضربته..وأمّا القسم الثالث فهو مضمر إذا أُظهر تغير الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره» (ابن مضاء، ١٩٧٩م).

مفهوم العامل:

العامل في اصطلاح النحاة هو ما يحدث الأثر الإعرابي في معموله ـ أي أنّ العامل مؤثّر في معموله، والمعمول متأثّر بعامله إنْ رفعاً أو نصباً أو جزماً أو جرّاً. يقول سيبويه: « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ..وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل... وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب» (سيبويه، ٢٠٠٤م). وإن لم يكن سيبويه مصرّحاً بحدّ

العامل ـ كعادته في كثير من الحدود ـ إلا أنه قد أحاط به أيّما إحاطة مفسّراً إيّاه، وجميع من حدّ مصطلح العامل فكأنّنا به حول هذه الكلمات يدندن.

ولمن المسلّم به أنّه يكاد صرح النحو العربي يكون مشيداً بنيانه على نظرية العامل ـ أُسّ هذه النظرية أنّه لابدّ لكل رفع أو نصب أو جرّ أو جزم من عامل، يعمل الرفع أو النصب أو الجرّ أوالجزم ـ التي وضـع الخليل بن أحمد أصولها وأرسى تلميذه «سيبويه» أساسها وثبّت أركانها، حتى كادت تكون أرسخ من أنجم قطبية، فسحرت ألباب الأقدمين كما شغلت تفكير المحدثين،فما مِن أحد مِن أولئك وهؤلاء جميعاً إلا وهو ضارب فيها بسهم، وما منهم من أحد إلا وهو راغب فيها أو راغب عنها ساخط عليها وما من باب من أبواب النحو العربي كلّه إلا ولها عليه سلطان أيّما سلطان إلا أنه لم تكن هذه النظرية بمنأىً عن النقد، ومن ألدّ خصومها من الأقدمين ابن مضاء الذي كان ينادي بإلغائها، ومن أبرز ما أطلقه عليها من سهام النقد أنّ النحاة قد نسبوا العمل للعامل، بينما أنّ العامل لا يحدث شيئاً، وإنّما الذي يحدث ذلك هو المتكلم نرى ذلك جليّاً عند تعليقه على قول سيبويه « ...وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بينما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ...» (سيبويه، ٢٠٠٤م) فيعلق ابن مضاء على هذا قائلاً « فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد... وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً،لا يقول به أحد من العقلاء » (ابن مضاء، ١٩٧٩م). ولعلّ ابن مضاء قد تحامل على صاحب الكتاب؛ فها هو سيبويه نفسه تجده ينسب العمل في كثير من المواضع للمتكلم تجد ذلك في حديثه عن بيت امرئ القيس (سيبويه، ٢٠٠٤م):

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ❖❖❖ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

يقول سيبويه : « فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » (سيبويه، ٢٠٠٤م) وبذا يكون أسند العمل لامرئ القيس، ممّا يبطل ادّعاء ابن مضاء، ثمّ إنّ ابن مضاء قد اجتزأ عبارة لابن جنّي وبنى عليها رأيه، إذ يقول ابن جني وأمّا

في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه «(ابن جنّي، ب.ت) ويعلق محمد عيد على موقف ابن مضاء قائلاً: إنّ رأي ابن جنّي اجتهاد عارض، لم يضعه في موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل ... أمّا ابن مضاء فقد جعل من رأيه نهجاً فكرياً التزمه في كلّ ما عرض له من قضايا النحو» (عيد، ٢٠٠٦م) ولعباس حسن تعليل طريف لنسبة العمل للعامل، جاء فيه:»...أنّ تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية تجري فيها الروح وتعمل ما تريد، وتحس ما يقع عليها وتؤثر بنفسها وتتأثر حقاً بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك. إنّما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم وليست هي، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل لأنّها المرشد إلى المعاني» (حسن، ب.ت) وممّن انتقد نظرية العامل من المحدثين تمّام حسّان(حسّان، ١٩٩٤م) كما انتقدها كذلك محمد عيد (عيد، ٢٠٠٦م).

والفعل الذي يتأثّر بالعوامل هو الفعل المضارع؛ لكونه معرباً وهو عند البصريين معرب لمشابهته الاسم والأصل في الأسماء الإعراب، وعند الكوفيين أنّه معرب لتعاقب المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه. والراجح هو قول البصريين لكون المعاني المختلفة تتعاقب على الحروف والحروف لا خلاف على بنائها، وأمّا الأوقات الطويلة فالفعل الماضي أطول زمناً؛ إذ يصير المستقبل ماضياً ولكن لا يكون الماضي مستقبلاً أبداً (الأنباري، ١٩٦١م).

عوامل الفعل المضارع:

يُجمع النحاة على أن الفعل المضارع معرب، بيد أنهم يختلفون في علة إعرابه. (الأنباري، ١٩٦١م) فهو عند البصريين معرب لمشابهته للاسمين عدة أوجه، منها: (العكبري، ٢٠٠١م) الأول ـ تخصيصه بعد شيوع، ففي قولنا: زيدٌ يقرأ، لربما كان يقرأ في الحال أو في المستقبل، فإذا ما قلنا: سوف يقرأ، صار مختصاً بالمستقبل، كما أنّ «رجل» صالح لكل رجل، فإذا ما قلنا: «الرجل» صار بالألف واللام مختصاً بواحد من الرجال.

الثاني ـ دخول اللام عليه في خبر«إنّ» كقوله تعالى:وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٢٤﴾ (النحل ١٢٤) يقول العكبري في توجيه اللام في الآية: « ...وحقها أن تدخل على الاسم لأنها لام الابتداء، زُحلقت إلى الخبر، فلولا قوة الشبه لم تدخل على هذا الفعل» (العكبري، ٢٠٠١م)

الثالث ـ أنّه على زنة اسم الفاعل، من حيث عدد الحروف والحركة والسكون، إذ نجد أنّ «يَضرِب» و«يُكْرِم» أنّ الأولى على وزن اسم الفاعل من الثلاثي، والثانية على وزنه من غير الثلاثي..

وأمّا عند الكوفيين فهو معرب لتعاقب المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة عليه. والراجح هو قول البصريين لكون المعاني المختلفة تتعاقب على الحروف والحروف لا خلاف على بنائها، وأمّا الأوقات الطويلة فالفعل الماضي أطول زمناً إذ يصير المستقبل ماضياً ولكن لا يكون الماضي مستقبلاً أبداً (الأنباري، ١٩٦١م)

وأنواع الإعراب التي تعتري المضارع هي الرفع والنصب والجزم: فأمّا عامل الرفع فيه فقيل هو لفظي وقيل معنوي (العكبري، ٢٠٠١م) وأمّا عوامل نصبه فهي: أنْ، لن، إذن، كي. وما عدا ذلك فمختَلف عليه (ابن هشام، ٢٠٠٦م).

وأمّا عوامل جزمه فهي نوعان: نوع يجزم فعلاً واحداً، وكل أدواته حروف، والآخر يجزم فعلين وهو أدوات الشرط الجازمة وهي قسمان: حروف وأسماء، والأسماء منها ما هو اسم ظرف ومنها ما هو اسم لا ظرفية فيه، ومنها ما يأتي ظرفاً وغير ظرف (ابن مالك، ١٩٨٢م) وأمّا الجرّ فهو لا يكون في الأفعال؛ لكونه من خصائص الأسماء. يقول سيبويه: " ولا يكون الجزم إلّا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرّ لا يكون إلا في الأسماء» (سيبويه، ١٩٩٢م) ولمّا كان العامل قد يكون محذوفاً، فإنّا فيما يلي نسوق الحديث عمّا يعتريه الحذف من عوامل الفعل المضارع.

حذف عامل رفع المضارع:

لا يختلف النحاة في كون الفعل المضارع، يكون مرفوعاً في حال تجرده من

عوامل النصب والجزم، إلا أنهم يختلفون في عامل رفعه، فمذهب البصريين أنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، فعامله عامل معنوي، واختلف الكوفيّون فيما بينهم، فبينما يرى الفرّاء أنّ عامل الرفع فيه، هو تعريه من العوامل،يرى الكسائي أنّ العامل فيه هو حرف المضارعة (العكبري، ٢٠٠١م) وعليه فإنّ العامل عند الفرّاء معنوي، بينما هو لفظي عند الكسائي. والراجح في مسألة عامل رفع المضارع هو مذهب البصريين، وقد استصوبه الأنباري؛ وذلك لعدة أسباب منها (الأنباري، ١٩٦١م):

الأول ـ كونه مرفوعاً لتعريه من العوامل، فإنّ هذا يخالف الإجماع، إذ لاخلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم؛ لكون الرفع للفاعل والفاعل قبل المفعول، فوجب أن يكون الرفع قبل النصب، ولئن كان الرفع قبل النصب تحتّم كونه قبل الجزم.

الثاني ـ كونه مرفوعاً بأحرف المضارعة، فإنّ أحرف المضارعة من بنية المضارع، فهي جزء منه فلا تعمل فيه؛ لكون الشيء لا يعمل في نفسه.

الثالث ـ لو كان مرفوعاً بأحرف المضارعة، لما انتصب بدخول عوامل النصب، و انجزم بدخول عوامل الجزم؛ لوجود أحرف المضارعة دائماً في أوله؛ فلا يتأتّى أن يكون منصوباً، أو مجزوماً بعامل وهو في الحال نفسه مرفوعاً بحرف المضارعة.

وتأسيساً على ذلك فإنّ عامل الرفع في الفعل المضارع، إنّما هو عامل محذوف هو قيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، والعوامل المعنوية من العوامل المحذوفة.

حذف عامل الجزم في المضارع:

من عوامل جزم الفعل المضارع التي يعتريها الحذف» لام الأمر» ولم يكن النحاة من حذفها على قلب رجل واحد بل سلكوا في ذلك طرائق قدداً: فذهب سيبويه إلى عدم إجازة حذفها إلا في النظم، حيث يقول: « واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة» ويأتي لذلك بعدّة شواهد: منها قول الشاعر: (سيبويه، ١٩٩٢م):

محمدُ تفد نفسَك كلُّ نفسٍ ❖❖❖ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

فقوله: «تفد» مجزوم بـ«لام الأمر» المحذوفة؛ إذ التقدير عنده: لتفد.

وأما الكسائي فإنّه يجيز حذفها مطلقاً ولكنه يشترط لحذفها في النثر أن يسبقها أمر بقول، نحو: قلْ تفعلوا (البغدادي، ب.ت) فهو يرى أنّ ''تفعلوا'' مجزوم ''بلام الأمر المحذوفة، ونجده يؤول «يقيموا» من قوله تعالى: قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ (إبراهيم ١٣) بأنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة. ويرى سيبويه أن الجزم هنا لوقوعه جواب شرط محذوف، والتقدير عنده، إنْ تقل لهم أقيموا يقيموا (أبو حيّان، ب،ت) وقد ذهب الفرّاء مذهب أستاذه الكسائي. (الإستراباذي، ب.ت) إلا أنّ له رأياً يخالف ذلك، حيث يقول أبو عثمان المازني: «جلست في حلقة الفرّاء فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر...فقال: لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف» (ابن جنّي، ب.ت)

وأمّا ابن مالك فيرى أنّ في حذف هذه اللام ثلاثة أوجه هي: (ابن مالك، ١٤٠٤هـ):

الأول ـ كثير مطّرد وهو حذفها بعد أمر بقول، نحو: قلْ لزيدٍ يأتِ ، فـ «يأت» مجزوم بـ «لام الأمر» المحذوفة وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والتقدير عنده «ليأتِ» وهو هنا يوافق الكسائي.

الثاني ـ قليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، ومن ذلك قول الراجز:

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها ❖❖❖ تيذنْ فإنّي حمؤُها وجارُها

قال ابن مالك: « فحذف اللام وأبقى عملها وليس مضطرّاً لتمكنه مِن أن يقول :«ايذن» وليس لقائل أنّ يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكّن اضطّراراً. لأنّ الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول:

'' تيذنُ إنّي حمؤُها وجارُها ''

الثالث ـ قليل كذلك ولكنه مخصوص بضرورة الشعر، وهو حذفها دون أن يتقدّم عليها قول بصيغة فعل الأمر أو غيره، ومِن حذفها عنده للضرورة الشعرية قول الشاعر: (ابن مالك، ١٤٠٢هـ)

فلا تستطلْ منّي بقائي ومدّتي ❖❖❖ ولكن يكنْ للخيرِ منكَ نصيبُ

فالشاهد «يكن» فهو مجزوم بـ «لام الأمر» المحذوفة للضرورة الشعرية، وعلامة جزمه السكون والتقدير عنده «ليأتِ»

وأمّا المبرّد فنجده مغرداً خارج السرب، إذ زعم أنّه لا يجوز حذف «لام الأمر» لا في شعر ولا في نثر، فيقول: « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطّر فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء» (المبرّد، ١٣٣٩هـ).

ونحسب أنّ الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك من عدّة أوجه:

الأول ـ أنّ الكسائي يوافق سيبويه على الحذف عند الضرورة الشعرية، وأمّا قوله بالحذف في الاختيار واستشهاده بالآية السابقة، فقد أبطل سيبويه احتجاجه بها.

الثاني ـ أنّ هنالك تناقض فيما ذهب إليه الفرّاء؛ فبينما هو يقول بالحذف في الاختيار نراه في موضع آخر يخصّه بضرورة الشعر.

الثالث ـ أنّ ابن مالك ترك الباب مواربّاً فلم يقل بقول فصل، فلم يتضح إلى أيّ الآراء هو أميل، فهو بينما يقول برأي الكسائي، وهو الحذف بعد أمر بقول، نجده يقول برأي سيبويه وهو الحذف عند الضرورة الشعرية الحذف عند الضرورة الشعرية. ولعلّه في ذلك متأثر بمدرسته التي تقتات من بيدر من سبقها من المدرستين البصرية والكوفية، كما ولا تتجنّب غلّة البغداديين.

الرابع ـ أنّ ما ذهب إليه المبرّد إلى أنّ عوامل الجزم نظير عوامل الخفض في الأسماء؛ ولذلك يمتنع حذف لام الأمر، فإنّ هذا مردود لكونه قد يحذف عامل الجر، ومن ذلك قول الشاعر (ابن عقيل، ب.ت):

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا ❖❖❖ كلامُكمُ عليّ إذاً حرامُ

فالشاهد قوله: " تمرون الديار" حيث حذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم الذي يليه ـ ويعرف هذا عند النحاة بالحذف والإيصال ـ والتقدير: تمرون بالديار.

حذف عامل النصب في المضارع:

يقع الحذف على «أنْ» المصدرية من عوامل نصب الفعل المضارع؛ وهي إنما عملت لاختصاصها بالفعل، وأمّا كونها عاملة للنصب؛ فذلك لكونها تشبه «أنّ» الثقيلة من حيث تقاربهما في اللفظ، وأنهما يؤولان بمصدر، ويدخلان على جملة، وأنّ لهما مع ما عملتا فيه موقع إعرابي؛ ولذلك لمّا عملت «أنّ» في الأسماء أعملوا «أنْ» في الأفعال، وهي تعمل ظاهرة ومضمرة، إلا أنّ هنالك من يهملها فيرفع الفعل بعدها تشبيهاً لها بـ «ما» المصدرية (الزمخشري، ب .ت) وهنالك من يرى أنها تأتي جازمة. ولكن الأشهر أنها ناصبة، يقول المرادي: «وقال الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بـ «أنْ» الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها» (المرادي، ١٩٩٢م). وقيل إنّ الجزم بها هو لغة بني صباح (أبوحيّان، ١٩٨٧م) وممّا جاء فيه المضارع مرفوعاً بعدها ،قراءة ابن محيصن : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (البقرة ٢٣٣) برفع «يتمّ» (ابن هشام، ٢٠٠٦م) ومن ذلك قول أبي محجن الثقفي (العسكري، ١٩٩٥م):

إذا متُّ فادفنّي إلى جنب كرمةٍ ❖❖❖ تُروّي عظامى في المماتِ عروقُها

ولا تـدفنني فـي الفـلاة فإنّني ❖❖❖ أخافُ إذا ما متُّ ألّا أذوقُهـــا

فالشاهد قوله:«ألّا أذوقُها» فرفع المضارع؛لكونه قد أهمل أنْ فلم يُعملها فيه.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر (الأنباري، ١٩٦١م)

يا صاحبَي فدتْ نفسي نفوسَكما ❖❖❖ وحيثُ كنتما لا قيتُما رَشَدَا

أنْ تحملا حاجةً لي خفّ محملُها ❖❖❖ وتصنعا نعمةً بها عندي ويدا

أنْ تقرآنِ على أسمـاءَ ويحكُمـا ❖❖❖ منّي السلامَ وأنْ لا تُشعرا أحدا

فالشاهد قوله: " أنْ تقرآن «حيث أهمل «أنْ» المصدرية فلم يعملها في الفعل المضارع بعدها فأبقى عليه مرفوعاً. وقد حمل الكوفيون ذلك على كون «أنْ» في الموضعين: الآية والبيت، إنّما هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، وعند البصريين هي «أنْ» المصدرية الناصبة، ولكنها أهملت حملاً على أختها «ما»المصدرية، وقد حكى ابن هشام أنه الصواب (ابن هشام، ب.ت).

يُجمع البصريون والكوفيون على إعمال «أنْ» ظاهرة ومضمرة، ولكنهم يختلفون فيما إذا ما عملت مضمرة، فيذهب البصريون إلى أنّها لا تعمل مضمرة من دون بدل، بينما يذهب الكوفيون إلى كونها عاملة من غير بدل (الأنباري، ١٩٦١م) ولعلّ الصواب هو ما ذهب إليه البصريون؛ لقول العكبري:» إذا حذفت" أنْ " فالجيّد ألّا يبقى عملها إلا أن يكون ثَمّ بدل مثل الفاء ونحوها» (العكبري، ٢٠٠١م). ويكون حذفها واجباً في مواضع، وجائزاً في مواضع أخرى ـ إلا أنّ في المسألة خلاف ـ وسنبينه في موضعه ـ فأمّا المواضع التي تعمل فيها النصب مضمرة، فهي عشرة: خمسة مواضع منها يكون إضمارها فيها واجباً، ويكون جائزاً في المواضع الخمسة الأخرى (ابن هشام، ٢٠٠٦م)، فأمّا الخمسة الأولى التي تضمر فيها وجوباً، فمنها :

الأول ـ بعد لام الجحود، كقوله تعالى: (لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) (النساء ١٣٧) فـ"يغفر" منصوب بأنْ المضمرة وجوباً عند البصريين، وعند الكوفيين منصوب بلام الجحود (محي الدين، ٢٠٠٦م).

الثاني ـ بعد «أو» التي بمعنى إلى وحتى، أي: للغاية، ومن ذلك قول الشاعر:(بن هشام، ٢٠٠٦م).

لأستسهلنّ الصعبَ أو أدركَ المنى ❖❖❖ فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

فالشاهد فيه أنه نصب «أدرك» بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى حتى أو بمعنى إلى. بهذا قال البصريون، وأمّا الكوفيون فيرون أنّه منصوب بـ «أو» نفسها من دون واسطة.

الثالث ـ بعد «حتى» بشرط أن يكون الفعل معها مستقبلاً، يقول ابن عقيل : «وممّا يجب إضمار أن بعده «حتى» هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً» (ابن عقيل، ٢٠٠٤م) وهذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ "حتى" هي الناصبة للمضارع وليست أنْ المضمرة. وفي اعتقادنا أنّ ما ذهب إليه الكوفيون لربّما لم يكن سديداً ؛ لكونه يخالف ما أجمع عليه النحاة من أنّ «حتى» من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء.

الرابع والخامس _ بعد فاء السببية وواو المعيّة :

فاء السببية هي الفاء التي يكون ما قبلها سبب في حصول ما بعدها، وأمّا واو المعية فهي واو بمعنى مع أي: أنّ ما بعدها مصاحب لما قبلها وقت حصوله، لا يتأخر عنه ولا يتقدمه. ففي قوله تعالى: كُنتُمْ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾(البقرة٣٥) يقول الأخفش:"فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً: للأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنفي، والجحود؛ ونصب ذلك كله على إضمار«أنْ» وكذلك الواو وإنْ لم يكن معناها مثل معنى الفاء»(الأخفش، ١٩٩٠م) إلّا أنّه يُشترط، لذلك أن يسبقهما نفي محض أو طلب محض ـ أي: نفي خالص خالٍ من معنى الإثبات أي طلب بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ـ والطلب يشمل: الأمر، والنهي ، والاستفهام، والدعاء، والعرض، و التحضيض، والتمني (ابن هشام، ٢٠٠٦م).

ونصب الفعل المضارع بـ «أنْ» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية و واو المعية، إنّما هو قول البصريين، إلا أنّ في المسألة أكثر من رأي: فبينما يرى البصريون أنّ عامل النصب هو أنْ» المضمرة وجوباً، يرى الكوفيون أنّه الصرف ـ وهو مصطلح يقصد به مخالفة ما بعد فاء السببية وواو المعية لما قبلها في المعنى ـ ويذهب أبو عمر الجرمي من البصريين، إلى أنّ النصب بالفاء والواو أنفسهما (محي الدين، ٢٠٠٦م).

ولعلّ الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين؛ وذلك لعدة أسباب

(الأنباري، ب. ت):

أولاً- كون عامل النصب هو الخلاف كما يزعم الكوفيون، حملاً على ناصب الظرف عندهم إنْ وقع خبراً - يرون أنّ عامل النصب في الظرف الذي يقع خبراً للمبتدأ، هو الخلاف لكون الخبر عندهم هو المبتدأ في المعنى، ففي مثل : زيدٌ قائمٌ، فإنّ القائم في المعنى هو: «زيد» وأما في مثل: زيدٌ أمامك. فإنّ الظرف ليس بالمبتدأ في المعنى فلمّا خالفه في المعنى نصب بالخلاف - فهذا مردود عليهم لكونه إنْ كان هذا صواباً، لكان نصب المبتدأ أيضاً لكونه يخالف الظرف.

ثانياً - إنّ الأصل في العمل لحروف المعاني المختصة، والفاء والواو ليس كذلك، من حيث أنّ الأصل فيهما العطف وحروف العطف ليست مختصة فتدخل على الأسماء، كما تدخل على الأفعال، وهذا أيضاً ممّا يُضعف ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي.

إلّا أنّ ابن مضاء يرفض فكرة نصب المضارع بـ «أنْ» المضمرة بعد فاء السببية وواو المعية؛ لكونه يرى ذلك عدولاً عن المعنى المراد (ابن مضاء، ١٩٧٩م).

وأمّا المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ «أنْ» المضمرة جوازاً، فهي خمسة كذلك:

الأول- بعد «لام» التعليل، كقوله تعالى (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾) (الأنعام٧١) إذ يرى البصريون أنّ المضارع في مثل هذه الحالة منصوب بـ «أنْ» المضمرة جوازاً، وعند الكوفيين أنّه منصوب بلام التعليل؛ حملاً لها على «كي» لكونها تقوم مقامها فتشتمل على معناها، و«كي» ناصبة للمضارع بنفسها، فكذلك ما قام مقامها. وقد اعترض البصريون على ذلك من وجهين: الأول أنّ «كي» تنصب تارة بنفسها، وأخرى بتقدير «أنْ» فتكون حرف جر، كما تكون حرف نصب. فتكون حرف نصب في الحالة الأولى، وجر في الثانية، فليس حمل «أنْ» على إحداهما بأولى من الأخرى وإلا فكان الواجب حمله على الثانية؛ لكونه حرف جر وحروف الجر تختصّ بالدخول على الأسماء فلا تدخل على الأفعال.

والثاني- كونها تشتمل على معنى «كي» و «كي» تكون ناصبة تارة وجارّة تارة

أخرى، فلا ضير من حمل «أنْ» عليها وهي جارّة (الأنباري، ب.ت) ويدعم هذا قول الأخفش عن الآية السابقة: إذ يقول : إنّما أمرنا كي نسلمَ لرب العالمين" (الأخفش، ١٩٩٠م).

وأمّا المواضع الأربعة المتبقية، والتي ينصب فيها المضارع بـ (أنْ) المضمرة جوازاً فذلك: بعد الواو، والفاء، وأو، وثُمّ، عند العطف على اسم ليس في تأويل الفعل ـ أي: أن يكون جامداً جموداً محضاً أو مصدراً ـ يقول سيبويه « فالحروف التي تشرك : الواو، وثُمّ، والفاء، وأو. وذلك قولك: أريد أنْ تأتيَني ثمّ تحدثَني، وأريد أنْ تفعل ذاك وتحسنَ، وأريد أنْ تأتيَني فتبايعَنا، وأريد أنْ تنطقَ بجميل أو تسكتَ. ولو قلت: أريد أنْ تأتيَني ثمّ تحدثُني، جاز... ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال» ومن ذلك قول الشاعرة (سيبويه، ١٩٩٢م):

لَلُبسْ عَباءةٍ وتقرَّ عيني ❖❖❖ أحبّ إليّ من لُبس الشُّفوفِ

فالشاهد نصبه «تقرّ» بعد الواو بـ «أنْ» المحذوفة جوازاً فيكون المصدر المؤول معطوفاً على الاسم السابق، فيكون قد عطف اسماً على اسم (سيبويه، ١٩٩٢م).

هذه هي عشرة المواضع التي أباح فيها النحاة إعمال «أنْ» وهي مضمرة فلا ينصب بها محذوفة في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذاً، هذا هو ما ذهب إليه البصريون، وأمّا ابن جنّي فعنده أنّ الأمر مختصّ بالضرورة الشعرية، ويقول عثمان الفكي في تعليقه على رأي ابن جنّي: «فابن جنّي يقصره على الضرورة والضرورة ليست من الشاذ، بل من المقيس في الشعر وحده، غير أنّ وروده في القرآن بصورة لا تقبل المماراة، لا يؤيّد قوله بالضرورة» (الفكي، ٢٠١٠م) وهو عند قوم مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سُمع عن العرب، وهو الصحيح عند الأشموني (الأشموني، ب.ت).

الخـــاتمة:

سدى هذه الدراسة ولحمتها إحدى قضايا النحو العربي، التي ملأت الدنيا وشغلت الناس، ألا وهي قضية العامل، وألمّت الدراسة منها بالطرف المعني بحذف

عامل الفعل المضارع، وجاءت معالجتنا إياه في محاور ثلاثة: حفل الأول منها بدلالة الحذف عند النحويين ومفهوم العامل، وأوضحنا مسوغات الحذف و أشراطه وأغراضه، كما بيّنا فيه مفهوم العامل عند النحويين، ونثرنا فيه شيئاً من نظرية العامل، مع إذاعة طرف من مواقف ابن مضاء من النظرية وتداعياتها.

وأما في المحور الثاني فعُنيت الدراسة بالعوامل التي تعمل في الفعل المضارع، مبينة عامل رفعه وعوامل نصبه وما يعمل منها ظاهراً ومضمراً، وما يعمل بنفسه و ما يعمل بواسطة كما أوضحنا أنّ عوامل جزمه منها ما يجزم فعلاً واحداً ومنها ما يجزم فعلين اثنين ، ومنها ما هو حرف، وما هو اسم ظرف أو غير الظرف.

وأما المحور الثالث، فكلّ الصيد في جوف الفرا ـ كما يقول المثل السائر ـ إذ جرى الحديث فيه. عن حذف عامل الرفع في الفعل المضارع، وحذف عامل نصبه، وحذف عامل جزمه وتبيان مذاهب النحاة ومواقفهم من ذلك كله. وأفضت بنا الدراسة إلى شيء من النتائج، كما أوحت إلينا.

بقليل من التوصيات. ولله الحمد من قبل ومن بعد.

النتـائج:

أولاً - مهما قيل عن العامل فلا سبيل للتمييز بين المعاني دونه، فإذا ما قيل: ضرب عمرو زيد بالتسكين من دون الإعراب الذي هو بتأثير العامل، لم يُعرف من الضارب ومن المضروب، فإذا ما وُجد الإعراب تبيّن الفاعل من المفعول وفُهم المعنى ففي قول الفرزدق (سيبويه، ١٩٨٨م):

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ ❖❖❖ فدعاءَ قد حلبتْ عليّ عشاري

فلولا الإعراب الذي يُحدثه العامل لما فُهم المعنى المراد بكم، ولا بعمّة؛ إذ لو نصبنا «عمّة» لكانت تمييزاً، وتكون «كم» استفهامية، ولو جررنا «عمّة» لكانت كم خبرية، ولو رفعنا «عمّة» لكانت كم ظرفية.

ثانياً ـ إنّ الحذف عُملة ذات وجهين ضرب النحاة على وجهها الأول كلّ ما يختص بصناعتهم، ونقش البلاغيون صنعتهم على وجهها الآخر، فعندما يكون الحديث

عن حذف العامل فهذه بضاعة النحويين، وإن تعلّق الحديث بالإيجاز والإطناب، أو سيق تعليقاً على محذوف لتعظيم أو تحقير، فتلك تجارة البلاغيين.

ثالثاً ـ إنّ فكرة إسناد العمل للمتكلم التي اعتنقها ابن مضاء، وبنى عليها آراءه في العامل، لم يكن هو مبتدعها، إذ نجدها عند سيبويه في توجيهه لبيت امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ❖❖❖ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

يقول سيبويه: " فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى (سيبويه، ٢٠٠٤م). وبذا يكون أسند العمل للمتكلم وهو امرؤ القيس، ونجد ابن جني يقول «وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه» ولعلّ النحاة لم يتوقفوا عند هذه الاجتهادات، لكونها ليست بذات خطر فيما يعالجون من صنعتهم، ولكنها وجدت طريقها إلى ابن مضاء فصادفت هوى في نفسه؛ إذ إنّه ظاهري المذهب فكان ظاهرياً في النحو، سادناً للنصوص متأثراً بمذهبه الفقهي يصدر الأحكام النحوية، بعبارات من مثل: لا يجوز شرعاً وعقلاً، ومثل: حرام.

رابعاً ـ وجد النحاة في موضوع حذف عامل المضارع ـ ولا سيّما البصريين والكوفيين ـ مرعىً مريعاً ومرتعاً خصيباً لخلافاتهم، فاختلفوا في عامل الرفع في المضارع، واختلفوا في عامل نصبه بعد فاء السببية وواو المعية، واختلفوا في عامل جزمه إن كان لام الأمر. ونحسب أنّ هذا الخلاف مرده إلى صعوبة تقدير المحذوف، وإلى مذهب المدرستين البصرية والكوفية في الدرس النحوي، فبينما تتشدّد الأولى في الرواية و القياس واطّراد القاعدة، تتّسع الثانية في ذلك كله.

خامساً ـ يستخدم النحاة تارة مصطلح الحذف، وتارة الإضمار وإن كان التقدير يجمع بينهما؛ فإنّ المواضع تفرق بينهما، فالحذف يكون في كل مستويات اللغة، ويكاد الإضمار يكون محصوراً على المستوى النحوي.

سادساً ـ اتّخذ النحاة ضوابط أكثر صرامة لظاهرة الحذف، ولعلّ هذا يرجع إلى حرصهم على سلامة اللغة، وإحاطتها بسياج يصونها من عبث العابثين، لتظلّ أفصح فصاحة وأبين بياناً، لها سحرها وجمالها، الذي يأسر الألباب، حتى قيل عنها:

إنّ الذي ملأ اللغاتِ محاسنا ❖❖❖ جعل الجمالَ وسرَّه في الضّادِ

التوصيات:

ـ دراسة نظرية العامل في ضوء علم اللغة الحديث.

ـ دراسة أثر العامل على المعنى.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع:

١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (١٩٥٦م)، لسان العرب، دار صادر ٥٢.

٢ .ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ب. ت)، الخصائص، ج١.

٣. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٢٠٠٤م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين.

٤. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي.

٥. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (١٩٧٩م)، الردّ على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١.

٦. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (٢٠٠٦م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي، ج٧٢٣.

٧. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (٢٠٠٦م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت.

٨. أبو حيّان، الأندلسي محمد بن يوسف (١٩٨٧م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١.

٩. أبو هلا، العسكري الحسن بن عبد الله (١٩٩٥م)، شرح ديوان أبي محجن الثقفي، تحقيق يوسف عبد الوهاب ،مكتبة القرآن للطبع والنشر، ط١.

١٠. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (١٩٩٠م)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مطبعة المدني، ط١.

١١. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ب. ت)، شرح الكافية في النحو،

دار الكتب العلمية.

١٢. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (ب. ت)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيّد، المكتبة الأزهرية، ج٣.

١٣. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ب. ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، صيدا، بيروت، ج٢.

١٤. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (١٩٦١م) ، الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين ، المكتبة العربية للتراث العربي.

١٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ب. ت) ، خزانة الأدب ولبلباب لسان العرب على شواهد شرح شرح الكافية في النحو، دار الثقافة، بيروت، ج٣.

١٦. الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري(٢٠٠٥م)، معاني القرآن، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة.

١٧. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ب. ت)، المفصّل في علم العربية ، دار الجيل، بيروت ط٢.

١٨. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر، ط١ ، ج٢ .

١٩. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٣٩٩هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

٢٠. المرادي، الحسن بن قاسم (١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٢١. بوشعيب برامو (٢٠٠٦م)، ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد٣، العدد٤٣.

٢٢. تمّام حسان (١٩٩٤م)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب.

٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٩٢م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٣.

٢٤. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(٢٠٠٤م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١.

٢٥. عباس حسن (ب، ت) النحو الوافي.

٢٦. عبد القاهر الجرجاني (ب.ت)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دار الطلائع.

٢٧. عثمان الفكي بابكر (٢٠١٠م)، الاستشهاد في النحو العربي، ط١.

٢٨. محمد عيد (٢٠٠٦م)، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط٥.

٢٩. يونس حمش خلف (٢٠١٠م)، الحذف في اللغة العربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية معهد إعداد المعلمين، نينوى، مجلد٢٠١٠، العدد ١٠، ٢-١٣.